العصيان المدني في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي
((دراسة مقارنة))

الباحث رحيم عباس حمود
الأستاذ الدكتور مجيد مسعودي
كلية الحقوق / جامعة الأديان والمذاهب

المستخلص

يُعد العصيان المدني من الظواهر القانونية والسياسية التي تثير نقاشات واسعة في الفكر القانوني، حيث يعكس العلاقة بين الأفراد والسلطات الحاكمة في سياقات مختلفة. يهدف هذا البحث إلى دراسة العصيان المدني من منظورين: الأول من خلال القوانين الإسلامية، حيث يُنظر إليه باعتباره أداة للاعتراض على السلطة في حالات الظلم والفساد، وفقًا للضوابط الشرعية التي توازن بين ضرورة الحفاظ على النظام العام والحق في مقاومة الظلم. والثاني من خلال القوانين الوضعية، التي تتعامل مع العصيان المدني كوسيلة قانونية للتعبير عن الاحتجاج السلمي ضد الأنظمة القمعية، مُؤَكِّدة على الحقوق الأساسية مثل حرية التعبير والمشاركة السياسية في إطار الشرعية. من خلال هذه المقارنة، يسلط المقال الضوء على الفروق بين رؤية القوانين الإسلامية التي تشترط معارضة الظلم بشكل شرعي ومراعاة القيم الأخلاقية، وبين القوانين الوضعية التي تركز على العصيان المدني كحق قانوني مشروع في مواجهة الظلم بغض النظر عن الإطار الديني. كما يناقش المقال تأثير هذه الأنظمة القانونية على تطور الفكر السياسي وحقوق الإنسان في مختلف السياقات الثقافية والقانونية.

الكلمات المفتاحية: **العصيان المدني، القوانين الإسلامية، القوانين الوضعية، حرية التعبير، الاحتجاج السلمي، المشاركة السياسية.**

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٠١/١٧ **تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٠٢/١٧**

Civil Disobedience in Islamic Jurisprudence and Positive Law :A Comparative Study

Res. Rahim Abbas Hamoud
Prof.Dr.Majid Masoudi
Faculty of Law / University of Religions and Denominations

Abstract

Civil disobedience is a legal and political phenomenon that sparks extensive debate in legal theory, reflecting the relationship between individuals and governing authorities in various contexts. This article aims to study civil disobedience from two perspectives: the first through Islamic law, where it is seen as a tool for opposing authority in cases of injustice and corruption, according to legal frameworks that balance the necessity of maintaining public order and the right to resist injustice. The second perspective is through positive law, which treats civil disobedience as a legal means to express peaceful protest against repressive regimes, emphasizing fundamental rights such as freedom of expression and political participation within the framework of legality. Through this comparison, the article highlights the differences between the Islamic legal view, which requires opposition to injustice within a legitimate framework and in accordance with ethical values, and the positive legal view, which focuses on civil disobedience as a legitimate legal right against injustice regardless of the religious context. The article also discusses the impact of these legal systems on the development of political thought and human rights in various cultural and legal contexts.

Keywords:**Civil disobedience, Islamic law, positive law, freedom of expression, peaceful protest, political participation.**

Received: 17/01/2025 **Accepted: 17/02/2025**

المقدمة

العصيان المدني يعد من المفاهيم القانونية والسياسية التي تحظى باهتمام واسع في مختلف الأنظمة القانونية والثقافية، إذ يشكل وسيلة احتجاج سلمية تعكس صراع الأفراد والجماعات مع السلطات الحاكمة في حالة تجاوز تلك السلطات للقيم الإنسانية الأساسية أو حقوق الأفراد. يعتبر العصيان المدني تعبيراً عن الرفض السلمي للقوانين والسياسات التي يُعتقد أنها غير عادلة أو ظالمة. في هذا السياق، تتباين الآراء بشأن مشروعية العصيان المدني بين مختلف الأنظمة القانونية، حيث تُحدد المبادئ القانونية الخاصة بكل نظام كيفية التعامل مع الأفعال المعارضة للسلطة، سواء كانت في إطار القانون الوضعي أو وفقاً للشريعة الإسلامية.

من خلال هذا البحث، نسعى إلى دراسة العصيان المدني في سياقين رئيسيين: الأول من خلال القوانين الإسلامية، حيث يتم تحديد حدود العصيان المدني وفقاً للضوابط الشرعية التي تهدف إلى الحفاظ على النظام الاجتماعي والتوازن بين الحق في المقاومة والالتزام بالمبادئ الأخلاقية والدينية. في الشريعة الإسلامية، يُعتبر العصيان المدني مبرراً في حالات معينة مثل مقاومة الظلم أو الفساد، ولكن ضمن شروط معينة تضمن عدم الإضرار بالوحدة المجتمعية أو الأمن العام. أما الثاني، فيتمثل في القوانين الوضعية التي تعترف بالعصيان المدني كحق قانوني مشروع في مواجهة الأنظمة الظالمة، مع التأكيد على حماية الحقوق الأساسية مثل حرية التعبير والمشاركة السياسية.تتمثل أهمية دراسة العصيان المدني في أنه يشكل أداة رئيسية في النضال من أجل العدالة وحقوق الإنسان في العديد من الدول. في بعض الأنظمة التي تفتقر إلى الحريات الأساسية أو تُخضع المواطنين للرقابة الشديدة، يُعتبر العصيان المدني أداة فعّالة للضغط على الحكومات من أجل إجراء تغييرات سياسية. ومع ذلك، يثير هذا النوع من الاحتجاجات أسئلة قانونية وأخلاقية تتعلق بمشروعيته، خصوصًا في الدول التي تضع قوانين صارمة ضد أي شكل من أشكال المعارضة.

بينما تتبنى بعض الأنظمة الديمقراطية العصيان المدني كحق قانوني مشروع في إطار احترام القوانين العامة وحقوق الأفراد، نجد أن بعض الأنظمة الاستبدادية أو القمعية تُعامل العصيان المدني كجريمة تهدد استقرار النظام السياسي، مما يجعل أفراده عرضة للعقوبات القاسية. لذلك، يُعد العصيان المدني قضية شائكة تتطلب دراسة معمقة لفهم كيفية تعامله مع القانون والحقوق الإنسانية في سياقات مختلفة.يهدف هذا المقال إلى تقديم مقارنة تحليلية بين العصيان المدني في القوانين الإسلامية والقوانين الوضعية، مع التركيز على أوجه التشابه والاختلاف بينهما. كما سيتناول كيفية تأثير العصيان المدني على تطور الفكر السياسي وحقوق الإنسان، وكيف يمكن أن يكون أداة مشروعة للضغط من أجل التغيير في الأنظمة التي تعجز عن تلبية حقوق الأفراد في التعبير والمشاركة السياسية.

المطلب الاول: مفهوم العصيان المدني

يُترجم العصيان المدني أيضًا على أنه عصيان عام، وهي بالطبع ليست ترجمة دقيقة، لكنها تحتوي على نقطة دقيقة؛ وأن العصيان المدني لن يكون فعالاً عملياً إذا بدأ من أشخاص محددين ولم ينتشر على نطاق واسع. لكن مثل هذه الحركة دائما

لها نقطة بداية، ونقطة البداية تلك هي عصيان عدد قليل من الأشخاص المحددين للقانون أو القوانين التي لا يقبلها جزء كبير من الشعب، لكن لا أحد يجرؤ على عصيانها. الشخص أو الأشخاص الذين يبدأون هذا العصيان للقانون قد يلهمون الآخرين ويقودونهم إلى انتهاك القوانين التي لا يعتبرها الرأي العام عادلة. على سبيل المثال، في الأول من ديسمبر عام ١٩٥٥، رفضت روزا باركس التنازل عن مقعدها في الحافلة لرجل أبيض، ونتيجة لذلك، تم القبض عليها وتغريمها. و يأتي فيما يلي العصيان المدني لغة و اصطلاحا؛

تعريف العصيان المدني لغةً

تعريف العصيان لغةً: فَقَدْ العصيان خلاف الطاعة، يقول ابن منظور: (والعصيانُ خِلافُ الطَّاعَة عَصى العبد ربه إذا خالف أَمْرَه، وعصى فلان أَميرَه، يَعْصِيهِ عَصْياً وعِصْياناً). وقد ورد لفظ عصى ومشتقاته في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة منها: قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[١] وقوله: (مَنْ أَطَاعَنِي: أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَمَنْ يُطِعِ الأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي ...)[٢]. قال الطبري: (والعصيان: يعني ركوب ما نهى الله عنه في خلاف أمر رسول الله ع، وتضييع ما أمر الله (به)، وقال ابن كثر: (العصيان: هي جميع المعاصي[٣]). عَصِيَ الرجلُ في القوم بسيفه و عَصاه فهو يَعْصَى فيهم إذا عاثَ فيهم عَيْثاً، و الاسمُ العَصَا. قال ابن الأَعرابي: يقال عَصَاهُ يَعْصُوه إذا ضرَبَه بالعصا. و عَصِيَ يَعْصَى إذا لَعِبَ بالعَصا كَلِعبه بالسيفِ. قال ابن سيدة في المعتل بالياء: عَصَيْته بالعصا و عَصِيته ضربْتُه، كلاهما لُغةٌ في عَصَوْتُه، و إنما حَكَمْنا على أَلف العَصا في هذا الباب أنها ياءٌ لقَولهم عَصَيْته، بالفتح فأَمّا عَصِيته فلا حجة فيه لأَنه قد يكون من بابِ شَقِيتُ و غَبِيت[٤] و الْعِصْيَانُ: خلاف الطاعة. و قد عَصَاهُ يَعْصِيهِ عَصْياً و مَعْصِيَةً: فهو عاصٍ و عَصِيٌّ. و عَاصَاهُ أيضاً مثل عَصَاهُ، و اسْتَعْصَى عليه[٥].

تعريف المدني لغةً: المدني: (نسبة إلى المدينة، ومدن بالمكانِ: أَقامَ، فِعْلٌ مُماتٌ، وكلُّ أَرضٍ يُبنَى بِهَا حِصَنٌ فِي أُصْطُمَّتِهَا فَهِيَ مَدِينَةٍ، وَإِذا نسبت إلى المدينة فالرجل والثوب مَدَني، والطير ونحوه مَدِيني، لا يقال غير ذلك، والمدينة إذا أطلقت: مَدِينَةُ النَّبِي ع، غَلَبَتْ عليها تفخيماً ...)[٦].

أما اصطلاحا؛ العصيان المدني هو عمل احتجاجي سلمي يهدف إلى مقاومة القوانين أو السياسات التي يراها الأفراد أو الجماعات جائرة أو غير عادلة، ويتم تنفيذه بأساليب غير عنيفة تتضمن غالبًا التظاهرات، الإضرابات، أو الامتناع عن الامتثال للقوانين التي يُعتقد أنها تمثل ظلمًا أو انتهاكًا للحقوق. يُعتبر العصيان المدني نوعًا من الاعتراض السياسي يتم من خلاله التعبير عن رفض القوانين أو الإجراءات التي تُعتبر غير شرعية أو غير عادلة، مع التأكيد على أنه يجب أن يُمارس بطرق سلمية وبعيدة عن العنف. يتطلب العصيان المدني التزامًا علنيًا من قبل المشاركين، حيث يكون الهدف من الفعل هو لفت الانتباه إلى المشكلة أو القضية المطروحة والعمل على إحداث تغيير في السياسة العامة أو في القوانين المجحفة.[٧] ، كوصفين للمجتمع العربي في عهده.

فالعصيان المدني: بمعنى السلمي الذي لا عنف فيه ولا قوة من قبل الرعية. ويقابله العصيان المسلح، والمتمثل بمخالفة الجنود أو المدنيين على حد سواء، قوانين النظام الحاكم وأوامره، ولجوؤهم إلى العنف والسلاح؛ لتحقيق مطالبهم. فإن كان

من الجنود فحسب عصياناً عسكرياً مسلحاً، وإن كان منهم ومن غيرهم من الرعية سمي عصياناً مسلحاً، والفرق بين العصيانين أن المدني يكون سلمياً، وأما المسلح فإنه يكون بالقوة واستخدام السلاح، ويتفق العصيانان المدني والمسلح غير العسكري في أن كليهما قد يشارك فيهما كافة أفراد الشعب بما فيهم الجنود: (وفي حركة اللا عنف فإن كلمة مدني صفة للعصيان لا علاقة لها بالمشاركين، وإنما تعني عكس ما تعنيه كلمة عنف، وهذا معناه أن المشاركين قد يكونون عسكريين، إلا أنهم يتصرفون بشكل متحضر من غير عنف، ولذلك يمكن أن نطلق عليه العصيان الحضاري [٨]). وقد عرف علي الشمري العصيان المدني بأنه[٩]: (عمل) أو سلسلة أعمال يكون القيام بها عمدا، وعلى سبيل التحدي للسلطات المدنية، من أجل الوصول إلى هدف معلن، وهو شكل من أشكال المقاومة السلبية التي لا تصل إلى حد العنف أو التمرد)[١٠]. وعرفه بير هير نجرين في كتابه طريق المقاومة بأنه: (نشاط) شعبي متحضر يعتمد أساساً على مبدأ اللاعنف[١١]).

المطلب الثاني: أنواع العصيان المدني

أنواع العصيان المدني وحكمها الأول بناء على الأدلة السابقة أي سلطة قطع الحق في التظاهر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد تم التوصل إلى جواز الحكم الأول للعصيان المدني من وجهة نظر الفقه، ولكن بما أن العصيان المدني ممكن بطرق مختلفة، ولتوضيح الأمر أكثر، سيتم ذكر كل فرع من فروعه المختلفة أدناه، وسيتم فحص حكم كل واحد منها على حدة. ومن الجدير بالذكر أن الأنواع المذكورة أدناه تعتمد على تقسيم العصيان المدني بناء على معايير القرار "المخالفة ترتكب من العصيان المدني" مزيد من التوضيح حول أصل تقسيم الولايات التالية هو أن أ اعتراض الشخص على العصيان المدني، على الرغم من أنه ناجم عن قرار محدد اتخذته سلطات الحكومة في شكل سياسة قانونية ولوائح داخلية وما شابه ذلك؛ ومع ذلك، ليس الأمر أن المعصية المدنية تختار دائمًا العصيان على ذلك القرار المحدد للتعبير عن احتجاجها وتستخدم العصيان المباشر؛ بل من الممكن الاحتجاج على سياسة ما[١٢].

لقد تم اعتماد قوانين لوائح أو قوانين مماثلة، ولكن ليس الحال أن العاصي يختار دائمًا العصيان على ذلك القرار المحدد للتعبير عن احتجاجه ويستخدم العصيان المباشر وفقًا لما يسمى بالسياسة؛ بل من الممكن أن يرفض إخطار الحكومة تطبيق قانون آخر قد تعتبر شرعيته سليمة، وبمعنى آخر تفضل العصيان غير المباشر. وعلى هذا يمكن تعداد أشكال العصيان المدني المختلفة كما يلي، ويمكن للعصيان المدني أن يختار أياً من تلك الأشكال للعصيان. حكم العصيان المدني في هذه الحالة جائز لأن الحجج الثلاث التي يعتمد عليها حكم جواز العصيان يمكن تطبيقها على العصيان المباشر وفي هذا عصيان القوانين والأنظمة الحكومية الأخرى (العصيان غير المباشر) إن اختيار عصيان القوانين والأنظمة الأخرى بدلاً من عصيان القرار الذي يعتقد العصيان المدني أنه غير سليم يمكن أن يكون نتيجة لأحد الأسباب التالية[١٣]: مدني العصيان الذي لا يرى نفسه قادراً على عصيان القرار الخاطئ، فإنه يختار رفض تنفيذ قرارات حكومية أخرى تمهيداً لتحقيق هدفه المتمثل في مراجعة قرار الحكومة الخاطئ، ولذلك إذا كانت العصيان المذكورة من وجهة نظره من العصيان المدني، المقدمة حصرية في الطعن على قرار الحكومة، فإن كان خطأ خضع للأدلة الخمسة السابقة، وحكمه جائز كالعصيان المباشر، لأنه مخالف. على نفس الأدلة، مع اختلاف بسيط أن ترتيب الأدلة مبني على المقدمة والتمهيد "مقدمة للإصلاح الحصري" تعني

أن العصيان المدني، بينما يضطر إلى اختيار العصيان غير المباشر، يجد نفسه مخيرًا بين عدة حالات من القرارات الصحيحة لموظفي الحكومة، والتي تستهدف جميعها العصاة، وفي هذه الحالة أ. إذا واجه الشخص حالات مختلفة لا يعتبر أي تفضيل من حيث الكفاءة مع اختلاف العواقب، في هذه الحالة، مثل أمثلة الاختيار الإجباري، يمكنهم اختيار أحد القرارات المختلفة للعصيان.[١٤]

إذا كان الشخص لا يرى أي تفاضل بين الحالات المختلفة أمامه من حيث الكفاءة مع اختلاف العواقب. وفي هذه الحالة، كما في أمثلة الاختيار الإجباري، يمكنهم اختيار أحد القرارات المختلفة للمعصية، إذا لاحظ الشخص اختلافًا بين الحالات المختلفة من حيث الكفاءة والعواقب التي تتبعها، في هذا الافتراض، باستخدام المهم وقاعدة مهمة، أن يختار خيار العصيان، وعليه أن يختار الخيار الذي له نتائج أقل سلبية، أي أن يفضل الخيار الذي، بالإضافة إلى أن اختياره له معيار النفعية الأكبر من الفساد. الأفضلية على غيرها من الحالات المشابهة. العصيان المدني، رغم أنه قادر على العصيان على القرار الخاطئ (العصيان المباشر)، إلا أنه لا ينبغي له أن يفضل اتخاذ هذا الطريق للتعبير عن احتجاجه واختيار العصيان غير المباشر، فمن الممكن أن يكون سبب هذا القرار ناجماً عن أسباب كن مختلفا؛ إذ لا يرى الإنسان أن العصيان المدني المباشر للقرار المطعون فيه كاف لإلزام الحكومة بتغيير وتصحيح قرارها الجائر[١٥]؛ لذلك يختار خيارًا آخر لتحقيق هدفه.

ويبدو أن حكم هذا الافتراض هو نفس الافتراض بأن الإنسان لا يملك القدرة على عصيان قرار جائر؛ الحالة لأن غرض العصيان المدني هو الإصلاح وإقامة العدل والعدالة، وهذا هو الهدف الموضوعي في هذه الأثناء، والعصيان للأوامر ليس له إلا الجانب "المنهجي" إذا كان مباشرا؛ العصيان لأسباب مختلفة إذا كان الإنسان غير قادر على الوصول إلى الهدف فهو عديم الفائدة وغير مثمر، ولابد أن يستبدله العصيان المدني بالعصيان غير المباشر، فالحكومة توافق على العصيان غير المباشر وترى أن كلا الطريقين ممكنان، وفي هذه الحالة ما يلي وينظر في فرضين: إذا كان هناك ترجيح بين نوعي العصيان المباشر وغير المباشر من حيث الكفاءة والعواقب فلا يجوز للإنسان إلا أن يعصي القرار والخيار غير الصحيح. من العصيان المباشر، لأنه ما دامت مخالفة حكم وقرار غير صحيح، فلن يكون الدور على عصيان القرار الصحيح، ومخالفته خالية من الفساد ويمكن اعتبار جواز أحد نوعي العصيان المباشر وغير المباشر في هذا الفرض، خاصة إذا كانت العصيان غير المباشر مصحوبة ببعض الأفضليات مثل السرعة في الوصول إلى النتيجة[١٦]. وبطبيعة الحال، فإن هذه النتيجة ستكون صحيحة عندما والمقصود بالجملة الثانية من العصيان المدني الجملة الثانية التي أعطاها الشرع الحنيف للأفعال، ليس من حيث الحالة الأصلية والطبيعية، بل بمراعاة الأوضاع والمضاعفات مثل الإلحاح، والأذى، والأذى للغير. والصعوبة والمشقة والتقية وغيرها مما يحتمل حدوثه الهاشمي الشاهرودي الثقافة الفقهية عند دين أهل البيت عليهم السلام في في هذا الجزء من المقال، نحاول دراسة فقه العصيان المدني في حالة تعارض الألقاب الثانوية، وطبعًا يقصد المؤلف أن التحليل الفقهي للعناوين الفرعية لا يحتاج إلى قدر كبير من البحث، ولذلك منهج المناقشة. في هذا القسم تتركز علاقة جميع العناوين المذكورة بالعصيان المدني نظرا لاشتراكها، كما يوضح أن العناوين الفرعية في هذه المادة مشتركة مع بعضها البعض، مما يلغي الحكم الابتدائي مؤقتا ويلزم فالواجب على الملزم أن يتصرف وفق مقتضياته، فالعصيان المدني أمر طبيعي، والأول له

حكم مباح عند تقديم عناوين مثل "تعطيل النظام"، و"الإضرار"، وإيذاء الآخرين، وما إلى ذلك، محكوم عليهم بذلك. كن مقدسا[١٧]. ولكن من الجدير بالانتباه أنه يمكن الادعاء بأن العصيان المدني قد يتوافق في كثير من الأحيان مع أحد العناوين الثانوية؛ لأن عصيان القوانين والأنظمة قد يصاحبه الإخلال بالنظام العام؛ ورغم أن العصيان المدني وآخرين يتكبدون خسائر مختلفة، إلا أنه على هذا الأساس يمكن وصف الوضع بحسب مراحل تحقيقه:

المرحلة الأولى للحكومة، باتخاذها بعض القرارات، لم تتبع معايير العدالة والحقوق وانتهكت حقوق الأفراد. المرحلة الثانية من العصيان المدني هي عصيان القوانين والأنظمة بعد المرور بالطرق القانونية وعدم تحقيق النتيجة المرجوة؛ لكن في بعض الأحيان تتم مقارنتها بالعناوين الثانوية مثل الاضطراب أو نظام الأذى أو الأذى بالآخرين

والسؤال الآن هو ما مصير العصيان المدني في مثل هذه الحالة، وهل يستطيع الناس الاستفادة من هذه الطريقة السلمية للتعبير عن احتجاجهم؟ ويبدو أن الأمر بمنع العصيان المدني منعاً مطلقاً والاكتفاء بالعناوين الفرعية هو أمر يؤدي إلى استحالة الاستفادة من الحق المذكور بشكل دائم وخلق مساحة آمنة لاتساع نطاق الانتهاكات من قبل السلطة. الحكومة واستحالة حقوق المظلومين سيكون بالطرق السلمية[١٨]. لكن في المقابل السؤال الذي يطرح نفسه: أن الابتعاد عن العناوين الفرعية والاحتفاظ بالحكم الأول يجوز في محل البحث، فهل له أصل شرعي؟ وللحصول على إجابة مفصلة ودقيقة ينبغي مراعاة النقطتين التاليتين: أولا، ينبغي توضيح أي من الفئتين التاليتين هي الجملة الأولى من العصيان المدني (الإذن)؟ أ- الأحكام الأولية التي لا يمكن تغييرها بالألقاب الثانوية. وكما هو الحال في العدالة، فإن الأحكام الأولية يمكن أن تتغير بأسماء فرعية مثل الصيام وغيرها من الأحكام الفقهية، حيث أن الحكم الأول في العصيان المدني يعتمد على الأدلة الثلاثة السابقة، وهذه الأدلة هي جزء من الأحكام التي يمكن تغييرها مع الحكم. إدخال العنوان الثاني، فالعصيان المدني جزء منه أيضًا، ويعتبر بمثابة يمين ويمكن تغيير جملته الأولى بالعناوين الثانوية، لذلك لا ينبغي في الخطوة الأولى الحكم على جواز العصيان المدني. يعتبر شيئا لا يمكن تغييره.[١٩] المسألة الثانية: الاهتمام بكيفية حكم الألقاب الثانوية على أدلة الأحكام الأولية. وبعبارة أخرى، ينبغي الإجابة على السؤال ما إذا كانت الحكومة من العناوين الثانوية[٢٠]

المطلب الثالث: التأصيل الفقهى للعصيان المدنى

والسلطات الحاكمة في سياق المقاومة السلمية ضد قوانين أو سياسات يُعتبر أنها ظالمة أو غير عادلة. العصيان المدني ليس مجرد فعل تمردي ضد السلطة، بل هو وسيلة احتجاجية تهدف إلى إحداث تغييرات اجتماعية أو سياسية، عادة ما تكون غير عنيفة، في إطار مطالب مشروعة. وعلى الرغم من أن العصيان المدني غالبًا ما يُنظر إليه كحق في مقاومة الظلم في النظم القانونية الوضعية، إلا أن فهمه من زاوية الفقه الإسلامي يتطلب تأصيلًا دقيقًا يأخذ في اعتباره المبادئ الشرعية والأخلاقية التي يحددها الدين.

الفرع الاول: علاقة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحرية التعبير عن الرأي

في الفقه الإسلامي، يُنظر إلى العصيان المدني بشكل مختلف عن القوانين الوضعية، حيث لا يمكن أن يُعتبر العصيان مجرد فعل تمردي ضد السلطات السياسية أو الحاكمة دون أن يكون له مبرر شرعي. فالفقهاء في الإسلام يفرّقون بين معارضة

الظلم والتجاوزات الشرعية، وبين الفوضى أو التمرد الذي قد يؤدي إلى الإضرار بالنظام العام أو استقرار المجتمع. العصيان المدني في هذا السياق قد يُعتبر أداة شرعية لمقاومة الظلم، بشرط أن يتم في إطار يضمن السلم الاجتماعي وعدم الإضرار بالحقوق العامة والخاصة.يتطلب التأصيل الفقهي للعصيان المدني الرجوع إلى عدة مبادئ أساسية في الشريعة الإسلامية، مثل مبدأ "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، الذي يعد من أبرز الأدوات الشرعية لمقاومة الفساد والظلم. وقد أشار العديد من الفقهاء إلى أن العصيان ضد الأنظمة الظالمة يمكن أن يكون مشروعًا إذا كان الهدف منه تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد في ظل سلطات غير عادلة. ومن هنا، يصبح التأصيل الفقهي للعصيان المدني ضروريًا لفهم كيفية تعامل الفقهاء مع مثل هذه الأفعال الاحتجاجية، ومتى يمكن أن تُعتبر مشروعة وفقًا للأحكام الشرعية التي توازن بين مقاومة الظلم والحفاظ على الأمن والاستقرار المجتمعي.إن التأصيل الفقهي للعصيان المدني ليس مسألة تقتصر على تحليل النصوص الدينية فقط، بل يمتد أيضًا إلى فهم الظروف السياسية والاجتماعية التي قد تؤدي إلى ظهور هذه الظاهرة في المجتمعات الإسلامية، خاصة في الحالات التي يُحرم فيها الأفراد من حقوقهم الأساسية مثل حرية التعبير والمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية. وبالتالي، فإن العصيان المدني في الفقه الإسلامي يُعَتبر أداة قانونية وأخلاقية مشروعة ولكن ضمن إطار من الضوابط الشرعية التي تضمن تحقيق التغيير دون أن يؤثر ذلك على استقرار المجتمع أو يتسبب في فوضى قانونية. تعدُّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من المبادئ الأساسية في الشريعة الإسلامية، حيث تأمر المسلمين بدعوة بعضهم البعض إلى الخير وتحقيق العدالة، بينما تَنهى عن الشر والظلم، بما يضمن مجتمعًا يلتزم بالقيم الأخلاقية والدينية. هذه الفريضة التي أسسها القرآن الكريم والسنة النبوية تنطوي على مسئولية جماعية، تهدف إلى الحفاظ على القيم الإسلامية في المجتمع، وتوجيه الأفراد نحو الصلاح. إلا أن العلاقة بين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر و حرية التعبير عن الرأي وعلاقتها بـ العصيان المدني تتطلب تحليلاً دقيقًا لفهم حدود هذه المسؤولية في سياق العصر الحديث[٢١].

يُعتبر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أعظم واجبات المسلمين التي فرضها الله على الأمة الإسلامية. وينبغي أن يكون هذا الأمر صادرًا عن نية طيبة وبأسلوب مناسب، حيث يحقق هدفه في دعوة الناس إلى الخير والعدل في المجتمع. فقد قال الله تعالى في القرآن الكريم: "وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُوْلَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ[٢٢]". كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد ذكر في الحديث الصحيح: "من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان".ووفقًا لذلك، يمكن فهم أن هذا الواجب يتطلب تفاعلًا من الفرد والجماعة في المجتمع للحفاظ على العدالة والنظام الاجتماعي. إلا أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد يلتقي مع حرية التعبير عن الرأي عندما يتطلب الأمر الإفصاح عن آراء قد تكون مخالفة للسلطة أو النظام القائم في حال كانت السلطة تتبنى سياسات تتناقض مع المبادئ الأخلاقية أو الدينية.[٢٣]

الفرع الثاني: حرية التعبير عن الرأي فقهاً

كان العرب قبل الإسلام يعيشون على نظام القبيلة، والذي تسوده مبادئ القوة، وتتجلى فيه الأثرة والأنانية، ويعتز الناس بالفتك والسلب والحرية التي لا حدود لها، ويفتخر كثير منهم باستباحة حقوق الغير والتسلط على ما في أيديهم وازدراء

عقولهم فلما جاء الإسلام بتعاليمه السمحة، أزال كل هذه الآثار، وعالج الجروح التي أحدثتها الجاهلية بظلمها وجورها واستبدادها، ودعا الناس إلى العدل والمساواة والحرية الحقة، فأصبحت الشريعة الإسلامية ينبوع الحريات والحقائق، فحددت الحقوق والواجبات للأفراد والجماعات، وبينت الأساسين اللذين يقوم عليهما مفهوم الحرية في الإسلام، اللذين تميزت بهما وأفكارهم عن غيرها من الشرائع الوضعية، وهذان الأساسان هما:

أولاً: مساواة الخلق في عبوديتهم الله وحده جل وعلا، وتحريرهم من عبودية غيره، من خلال عقيدة التوحيد، قال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾٢٤، وجعل التقوى مقياس التفاضل بين الناس جميعا، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مَن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾٢٥.

ثانياً: احترام كرامة الإنسان، فمن الأصول العامة التي قررتها الشريعة الإسلامية الغراء وجوب احترام كرامة الإنسان وعدم المساس بها٢٦، لأن الله جل وعلا كرمه في كتابه العزيز فقال: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلا٢٧. وهذا التكريم من الحق ا للإنسان يستند إلى جملة أسباب أهمها ٢٨

أنه الكائن الذي تشرف بأن سوّاه الله تعالى بيده الكريمة، فقال تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾٢٩، وقال تعالى: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾، قال ابن القيم: (فكلام الله تعالى ورد في معرض التوبيخ والتبكيت للعين على امتناعه من السجود، ولم يستحق هذا التبكيت والتوبيخ حيث كان السجود لمن يعقل؛ ولكن للمعصية والتكبر على ما لم يخلقه، إذ لا ينبغي التكبر لمخلوق على مثله، إنما التكبر للخالق وحده، فكأنه يقول سبحانه: لم عصيتني وتكبرت على ما لم تخلقه وخلقته أنا وشرفته وأمرتك بالسجود له، فهذا موضع " ما " لأن معناها أبلغ ولفظها أعم، وهو في الحجة أوقع وللعذر والشبهة أقطع٣٠. وإذا كان الله تعالى وهو الخالق جل وعلا، قد سمع ممن عصاه وهو إبليس الرجيم، فأعطاه الحرية الكاملة في التعبير عن رأيه عندما رفض السجود لآدم قائلاً: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾، فلأن يكون ذلك بين العبد والعبد من باب أولى؛ ولكن لما كان تعبير إبليس هذا فيه اعتداء على ذات الله تعالى لعصيانه أمره، وتكبره على ما لم يخلقه، استحق لعنة الله تعالى إلى يوم الدين، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن حرية التعبير عن الرأي ليست مطلقة بلا ضابط ولا قيد. أنه المخلوق الذي ميزه الله عن سائر المخلوقات بما وهبه من عقل وإرادة هما مناط التكليف، ليكون خليفة الله في الأرض، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾٣١، وحتى يباشر الإنسان مهمته التي خلق من أجلها على الوجه الأكمل، سخر الله له ما في السموات والأرض، قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾ ٣٢.

أنه أقوم المخلوقات، من حيث أصل الخلقة وصورتها، قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ فِي أَي صُورَةٍ مَّا شَاء رَكَّبَكَ﴾٣٣، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾٣٤. لهذا كله فقد أسجد الله تبارك وتعالى ملائكته له، وأنزل عليه الكتب، وأرسل إليه الرسل وخيّره بين الإيمان والكفر، وحمله مسؤولية ما ترتب على اختياره من ثواب أو عقاب، قال تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَاراً أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا

يُغَاثُوا بِمَاء كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفقاً﴾٣٥. فالإنسان حر في عقله ووجدانه، ويتفرع عن هذا الأصل العام الحريات الدينية، والفكرية، والسياسية، والشخصية، والملكية .... لهذا كانت الحرية في الإسلام من أقدس الحقوق. ثانياً: مفهوم حرية التعبير عن الرأي فقها: مما لا شك فيه أن الإسلام قد جاء معترفا بحقوق الإنسان، وحرياته الأساسية، في وقت لم يكن للإنسان حق أو حرية فأقام نظاما محكما يرتكز على مبادئ الحرية والعدالة والمساواة والشورى. وحرية التعبير عن الرأي باعتبارها من الحريات الأساسية للإنسان، يراد بها أن يكون الإنسان حرا في تكوين رأيه بناء على تفكيره الشخصي، دون أن يتبع أو يقلد أحداً أو يخاف منه، وأن يكون له كامل الحرية في إعلان هذا الرأي بالأسلوب الذي يراه.

الفرع الثالث: حكم العصيان المدني فقها

بناء على ما تقدم فإنه يجب أن ينظر إلى العصيان المدني من جانبين الوسائل والغايات (المقاصد)، أما الوسائل فتعتريها الأحكام التكليفية الخمسة، فإن كانت مما أمر بها الشارع، فتكون واجبة أو مندوبة، فيجوز عندئذ استخدامها، وإن كان الشارع قد نهى عنها، فإما أن يكون نهي تحريم، وإما أن يكون نهي تنزيه، فإن كان للتحريم، فلا يجوز استخدامها، والتوصل بها إلى أية غاية، حتى وإن كانت الغاية مطلوبة شرعاً، لأن الطريق الموصل إليها ممنوع في ذاته، وإن كان للتنزيه فيكره استخدامها، وإن لم يأمر بها الشارع، ولم ينه عنها فإنها عندئذ تكون مباحة [٣٦]. وأما المقاصد، فإنه لما كان للوسائل أحكام المقاصد، فإذا كان المقصد مطلوبا شرعا، فيجوز الوصول إليه بكل وسيلة غير ممنوعة شرعاً، قديمة أو حديثة، يغلب على الظن أنها تحقق المراد، يقول ابن القيم: (لما كانت المقاصد لا يتوصل إليها إلا بأسباب وطرق تفضي إليها، كانت طرقها وأسبابها تابعة لها، معتبرة بها، فوسائل المحرمات والمعاصي في كراهتها والمنع منها بحسب إفضائها إلى غاياتها وارتباطاتها بها، ووسائل الطاعات والقربات في محبتها والإذن فيها بحسب إفضائها إلى غايتها، فوسيلة المقصود تابعة للمقصود، وكلاهما مقصود، لكنه مقصود قصد الغايات، وهي مقصودة قصد الوسائل)، وبناء على ذلك فإذا كانت الغاية من العصيان المدني مشروعة، فلا مانع شرعاً من استخدامه.

والأدلة على ذلك ما يأتي:

الدليل الأول: أن الظلم محرم شرعا، قال: قال الله تعالى: ﴿يَا عبادي إني حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا﴾. والهدف من العصيان المدني رفع الظلم الواقع على الرعية من الحكام، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، لأن تَظَالَمُوا﴾. والهدف من العصيان المدني رفع الظلم الواقع على الرعية من الحكام، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، لأن تحريم الشيء يفيد وجوب ضده، وهو العدل [٣٧].

الدليل الثاني: قوله: مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغيّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أضعف الإيمَانِ). ووجه الدلالة من الحديث الشريف أن النبي: أوجب على كل مسلم يرى المنكر، أن ينكره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وهو أضعف الإيمان، لأنه لم يعد بعدها شي يمكن الإنكار به وكل وسيلة يمكن الإنكار بها دون أن يترتب عليها ضرر، ولم تكن محرمة، يجوز استخدامها [٣٨]، فإذا كانت الوسيلة تحتاج عملا وحركة كانت من قبيل الإنكار باليد، كالعصيان المدني، وإن كانت تحتاج إلى الكلام والبيان والتوضيح، فهي من قبيل الإنكار باللسان، كالمقالات والمناظرات، وما

دون ذلك يكون إنكاراً بالقلب. إن إزالة المنكرات وإعادة الحقوق إلى أصحابها عن طريق العصيان المدني، من أسرع الوسائل وانفعها وأوضحها في عصرنا الحاضر، لأن فيه إبراز للمظالم، وإظهار للمنكرات، وفضح لمقترفيها أمام الرأي العام، عبر وسائل الإعلام المختلفة، فيحرجهم، ويسارعون إلى إعطاء كل ذي حق حقه، وإزالة المنكرات هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن إنكار المنكر بالعنف وحمل السلاح، يؤدي إلى سفك الدماء وتخريب البلاد وتعطيل المصالح العامة والخاصة، فكان العصيان المدني وسطاً بين حمل السلاح وسفك الدماء، والخنوع وعدم الإنكار[٣٩].

المطلب الرابع: العصيان المدنى فى القوانين الوضعية

على الرغم من أن العصيان المدني يتمتع بقبول واسع في بعض الأنظمة القانونية، إلا أن شرعيته تتفاوت من نظام إلى آخر حسب درجة احترام الدولة لحقوق الإنسان وتوسيع الحريات السياسية. ففي الدول الديمقراطية، يُنظر إلى العصيان المدني كحق قانوني مشروع يعكس المشاركة الفعّالة للمواطنين في الحياة السياسية، خصوصًا في حالات وجود ظلم أو قمع سياسي. من هذا المنطلق، يُعتبر العصيان المدني جزءًا من الحقوق الأساسية التي تضمنها معظم المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يشدد على حرية التعبير وحق الأفراد في الاحتجاج السلمي.

ومع ذلك، فإن القوانين الوضعية تقيد العصيان المدني في العديد من الحالات، خصوصًا عندما يتعارض مع ما يُعتبر "النظام العام" أو "الأمن القومي". وتضع العديد من الأنظمة القانونية عقوبات على الأفراد الذين يُشاركون في أعمال العصيان المدني، خصوصًا إذا كانت تُعتبر مهددة للاستقرار السياسي أو الاجتماعي. وفي هذه الأنظمة، تُستخدم القوانين لموازنة حق الاحتجاج مع الحفاظ على النظام العام، مما يخلق توترًا بين الحقوق الفردية وواجبات المجتمع. ورغم ذلك، فإن العصيان المدني في هذه الأنظمة يُمكن أن يظل أداة مشروعة وفعّالة للتغيير السياسي والاجتماعي إذا تم بشكل سلمي وتحت إطار احترام حقوق الآخرين. إن العصيان المدني في القوانين الوضعية يشكل في بعض الأحيان أداة ضغط على الحكومات لتغيير سياساتها أو لإجراء إصلاحات، ويُعد جزءًا أساسيًا من الحراك السياسي الذي يعكس رغبة الأفراد في تحسين وضعهم الاجتماعي والسياسي. في هذا السياق، يُعد العصيان المدني أداة قانونية سلمية يتم من خلالها التعبير عن الاعتراض على ممارسات معينة، ويمثل خطوة نحو تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في مجتمعات قد تكون فيها حرية التعبير مكبلة أو مقيّدة.

الفرع الاول: العصيان المدنى فى قوانين الدول الاوربية

العصيان المدنى في قوانين الدول الأوروبية يعد موضوعاً حيوياً يعكس تطور الفكرة الديمقراطية وحركة حقوق الإنسان في هذه الدول. التاريخ الأوروبي، خاصة بعد الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر، كان مسرحًا لصراعات فكرية وسياسية عميقة بين الأنظمة الملكية والشعب. في هذا السياق، بدأ مفهوم العصيان المدني في الظهور كأداة للاحتجاج السلمي ضد الحكومات غير العادلة. العصيان المدني، الذي يعتمد على رفض قوانين أو سياسات معينة بشكل سلمي، أصبح جزءًا لا يتجزأ من تاريخ أوروبا المعاصر، حيث اعتُمد كوسيلة للتعبير عن المعارضة السياسية والاجتماعية دون اللجوء إلى العنف. في معظم الدول الأوروبية، يعتبر العصيان المدني حقًا مكفولًا بموجب المبادئ الدستورية، بشرط أن يتم بطريقة سلمية ولا

تتجاوز القوانين القائمة. في المملكة المتحدة على سبيل المثال، كان للعصيان المدني دور بارز في الحركات الاجتماعية الكبرى مثل حركة حقوق المرأة وحركات حقوق الإنسان في القرن التاسع عشر والعشرين. بينما في فرنسا، استمر العصيان المدني جزءًا من ثقافة الاحتجاج، خاصةً بعد الثورة الفرنسية، التي رسخت مبدأ الحرية والمساواة أمام القانون، مما مهد الطريق للتظاهرات السلمية كوسيلة مشروعة للتعبير عن المطالب الاجتماعية والسياسية. لكن على الرغم من تأصيل العصيان المدني في العديد من الدول الأوروبية، فإن هناك تباينًا في كيفية تنظيمه في النظام القانوني. ففي بعض الدول مثل ألمانيا، هناك قوانين صارمة لتنظيم حق التظاهر والعصيان المدني، حيث يتطلب الأمر إشعارًا مسبقًا بالاحتجاجات وعدم المساس بالأمن العام. ومن ناحية أخرى، في الدول مثل السويد والدنمارك، يعتبر العصيان المدني وسيلة تعبير سياسية قوية ومدعومة قانونيًا في إطار معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان.علاوة على ذلك، واجه العصيان المدني في أوروبا تحديات قانونية تتعلق بالحرية الشخصية والحفاظ على النظام العام. ففي بعض الحالات، أدى انتشار العصيان المدني إلى صدامات مع السلطات، مما دفع الحكومات إلى اتخاذ إجراءات قضائية وشرطية للحد من نطاق هذه الاحتجاجات. وبالرغم من ذلك، لا يزال العصيان المدني في الدول الأوروبية يُعتبر وسيلة مشروعة وفعّالة للتغيير الاجتماعي والسياسي، إذ يعد جزءًا من تراث طويل من النضال من أجل حقوق الإنسان والحريات الفردية. للعصيان المدني في الدول الأوروبية أيضًا تاريخ طويل. ومن أكثر أشكال العصيان المدني إثارة للاهتمام في إنجلترا كانت قضية حظر النشر الخارجي للمناظرات البرلمانية، والتي يعود تاريخها إلى صدور قانون في القرن السابع عشر في هذا البلد. منذ نهاية القرن الثامن عشر، تم انتهاك هذا القانون بشكل متكرر ومتعمد من قبل بعض أباطرة الصحافة، ونتيجة لذلك، تم اعتقال العديد من الناشطين الصحفيين وإرسالهم إلى السجون لخرقهم القانون. ومع تنظيم مظاهرات كبيرة تأييدًا لهم، اضطر البرلمان البريطاني أخيرًا إلى تغيير سياسته في هذا الصدد.[٤٠]

الاول: العصيان المدني في قوانين جمهورية ألمانيا

العصيان المدني في قوانين جمهورية ألمانيا يمثل أداة قوية وفعالة للاحتجاج السلمي ضد السياسات أو القوانين التي تعتبر غير عادلة من وجهة نظر بعض المواطنين أو المجموعات الاجتماعية. يعتبر النظام القانوني في ألمانيا العصيان المدني ضمن الإطار الدستوري، حيث يتمتع المواطنون بحرية التعبير والاحتجاج، ولكن ذلك ضمن حدود معينة للحفاظ على النظام العام وحماية حقوق الآخرين. دستور جمهورية ألمانيا الاتحادية (القانون الأساسي) يضمن الحق في التجمع السلمي والتعبير عن الآراء، ويعتبر هذا الحق من الحقوق الأساسية التي لا يجوز تقييدها إلا في حالات محددة وبشروط صارمة.في الواقع، العصيان المدني في ألمانيا له تاريخ طويل من الاستخدام كوسيلة للاحتجاج ضد الظلم الاجتماعي والسياسي. على سبيل المثال، كانت هناك العديد من الحركات الاجتماعية والعمالية التي استخدمت العصيان المدني في فترات مختلفة من تاريخ ألمانيا، مثل احتجاجات الحركة العمالية في القرن التاسع عشر أو التظاهرات ضد سياسات حكومة المستشارة أنجيلا ميركل فيما يتعلق باللاجئين في السنوات الأخيرة. في هذا السياق، يلاحظ أن العصيان المدني في ألمانيا غالبًا ما يكون مرتبطًا بمطالب تتعلق بحقوق الإنسان، العدالة الاجتماعية، وحقوق الأقليات.تعد التشريعات الألمانية متوازنة في التعامل مع العصيان المدني،

حيث تشترط على المتظاهرين أن يكون احتجاجهم سلميًا وغير مضر بالسلامة العامة. وبالرغم من أن العصيان المدني يُعتبر حقًا دستوريًا، إلا أن السلطات قد تتدخل في بعض الحالات عندما يشكل الاحتجاج تهديدًا للأمن العام أو يخالف القوانين المتعلقة بالتجمعات العامة. على سبيل المثال، في حالة عدم الحصول على إذن قانوني للتجمع أو إذا كانت التظاهرات تؤدي إلى أعمال عنف، قد تتخذ السلطات إجراءات قانونية مثل فرض غرامات أو اعتقالات.ومع ذلك، يظل العصيان المدني في ألمانيا جزءًا من ثقافة الاحتجاج الديمقراطي، ويُعتبر وسيلة مشروعة لتحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي في إطار احترام القانون. تُظهر الحركات التي استخدمت العصيان المدني في ألمانيا، مثل تلك التي دعت إلى حقوق المرأة، أو الحركات البيئية مثل "الجمعة من أجل المستقبل"، أن الاحتجاجات السلمية يمكن أن تؤدي إلى تغييرات إيجابية، على الرغم من التحديات القانونية التي قد تواجهها. على صعيد آخر، الحكومة الألمانية تُولي أهمية كبيرة للحفاظ على الأمن والنظام العام، ما يعني أن العصيان المدني يجب أن يتم ضمن إطار القوانين المحددة التي توازن بين حرية التعبير وحماية المجتمع.[٤١]

في جمهورية ألمانيا الاتحادية، خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، نجحت حركات حماية البيئة وحركة السلام، في مواجهة سباق التسلح بين الغرب والشرق، في استخدام أشكال مختلفة من العصيان المدني بنجاح. في هذا البلد، رافق مكافحة الطاقة الذرية ودعوة الحكومة لاستخدام مصادر الطاقة البديلة تدابير مختلفة. منذ عام ١٩٧٧، رفض آلاف الأشخاص دفع فواتير الكهرباء المنزلية احتجاجًا على استخدام الحكومة للطاقة الذرية، وحكمت المحاكم على معظمهم لاحقًا بدفع غرامات[٤٢].

كانت الاعتصامات في المناطق التي توجد بها محطات للطاقة النووية وتقييد الأشخاص بالسلاسل إلى خطوط السكك الحديدية التي كان من المفترض أن ينقل القطار من خلالها النفايات النووية إلى مناطق أخرى، شكلاً آخر من أشكال العصيان المدني في ألمانيا والتي لا تزال تحدث في بعض الأحيان. وفي أغسطس ١٩٨٢، عبرت أكثر من ٧٠٠ طن الحاجز أمام محطة "جروس أنجستيجن" للطاقة النووية لمدة أسبوع.

إن الاحتجاج على سياسات الناتو في أكتوبر ١٩٨٣ في ألمانيا، والذي صاحبته المظاهرات الرائعة لمئات الآلاف من الأشخاص في مدن هذا البلد، هو أكبر مظهر من مظاهر العصيان المدني في بلد أوروبي. وخلال هذه الاحتجاجات، تم اتخاذ العشرات من الإجراءات السلمية لحجب واحتلال المنشآت العسكرية الرمزية في هذا البلد، والتي انتهت في معظمها دون عنف وإراقة دماء. وفي الوقت نفسه، يظهر مثال آخر مثير للاهتمام في هذا الصدد. وكانت الحكومة الألمانية قد دعت أطباء البلاد لتعلم كيفية التصرف طبيا أثناء "الكارثة الذرية" في دورات تدريبية مكثفة. رفضت الغالبية العظمى من الأطباء المشاركة في هذه الدورات لأسباب أخلاقية. وكانت حجتهم هي أنه من خلال المشاركة في هذه التدريبات، لا ينبغي للمرء أن يثير هذا الوهم بين الناس بأنه في حالة وقوع "كارثة ذرية"، فإن العلوم الطبية قادرة حقًا على مساعدتهم.[٤٣]

الثانى: العصيان المدني في فرنسا

العصيان المدني في فرنسا يُعتبر جزءاً أساسياً من تاريخها السياسي والاجتماعي، حيث كان ولا يزال أداة فعالة للتعبير عن المعارضة السلمية ضد السياسات أو القوانين التي يراها المواطنون غير عادلة. إن فرنسا، التي تتمتع بتقاليد طويلة في الدفاع

عن الحريات العامة، تعتبر العصيان المدني حقًا دستوريًا يعكس قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. على الرغم من أن هذا الحق مكفول في الدستور الفرنسي، إلا أنه يجب أن يُمارس ضمن حدود معينة تحترم الأمن العام وتوازن بين حرية التعبير والنظام الاجتماعي. في فرنسا، يُنظر إلى العصيان المدني كأداة مشروعة للاحتجاج السلمي، سواء كان ذلك في شكل إضرابات أو تظاهرات جماعية أو فعاليات أخرى تهدف إلى الضغط على الحكومة لتغيير سياساتها أو قوانينها.تستند القوانين الفرنسية في تنظيم العصيان المدني إلى مبدأين رئيسيين: الأول هو حرية التعبير التي تعد جزءًا من الحقوق الأساسية لكل مواطن، والثاني هو حماية النظام العام. من خلال هذه المبادئ، يتيح القانون الفرنسي للمتظاهرين حق التجمهر والتعبير عن آرائهم بحرية، ولكن بشروط. على سبيل المثال، يفرض القانون الفرنسي أن يتم إخطار السلطات المحلية بالتظاهرات والاعتصامات قبل إقامتها، وهو ما يُعتبر شرطًا أساسيًا لتجنب الأعمال العنفية أو الفوضى. في حال عدم احترام هذه الإجراءات، يمكن أن تواجه المظاهرات تدخلًا من قبل قوات الأمن، بما في ذلك تفريق المتظاهرين بالقوة إذا لزم الأمر[٤٤].من أشهر الحركات التي استخدمت العصيان المدني في فرنسا، نجد "حركة السترات الصفراء" التي بدأت في ٢٠١٨، والتي كانت احتجاجًا ضد ارتفاع الضرائب على الوقود، وتطور الأمر ليشمل مطالبات أوسع ضد سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية. هذه الحركة، التي اعتمدت على التظاهرات السلمية، استخدمت العصيان المدني كوسيلة لإظهار رفض المواطنين لقرارات الحكومة. من جهة أخرى، تاريخيًا، كانت فرنسا مسرحًا للعديد من الحركات العمالية والتعليمية التي استخدمت العصيان المدني كأداة للتغيير، مثل احتجاجات مايو ١٩٦٨ التي شهدت تظاهرات ضخمة من الطلاب والعمال ضد النظام القائم والظروف الاجتماعية والاقتصادية.مع ذلك، يواجه العصيان المدني في فرنسا تحديات قانونية. رغم أن الحق في التظاهر مكفول قانونيًا، فإن الحكومة غالبًا ما تتخذ تدابير صارمة للحفاظ على النظام العام، خاصة إذا كانت الاحتجاجات تتصاعد إلى أعمال عنف أو تؤثر على الحياة اليومية للمواطنين. في بعض الحالات، كان يتم فرض حظر على التظاهر في بعض الأماكن أو أوقات معينة، وهو ما يثير جدلاً حول حدود حرية التعبير. ولكن في المجمل، تظل فرنسا واحدة من الدول التي ترى في العصيان المدني وسيلة مشروعة للتغيير، خاصة في إطار الحركات الاجتماعية والسياسية التي تهدف إلى الدفاع عن حقوق الإنسان وحريات الأفراد.من حيث التطبيق القانوني، تشهد فرنسا أحيانًا صراعًا بين الحق في التعبير والاحتجاج وبين الحاجة إلى الحفاظ على الأمن والهدوء العام. لذلك، يعتبر العصيان المدني في فرنسا أداة ذات أبعاد قانونية وفكرية، تتطلب موازنة دقيقة بين الحريات العامة والنظام الاجتماعي. في نهاية المطاف، يظل العصيان المدني في فرنسا جزءًا من الثقافة السياسية التي تسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم ومطالبهم في إطار قانوني سلمي، مع احترام القوانين والأنظمة التي تحمي المجتمع بأسره.

اليوم، تظهر المنظمة التي تعمل من أجل حماية البيئة تحت اسم "السلام الأخضر" في جميع أنحاء العالم، في كثير من الحالات عن طريق انتهاك قانون عمدا ولكن سلميا أو عصيان أمر معين، أشكالا مختلفة من العصيان المدني ستخدم الثوار العصيان المدني في ما عرف إجمالا بالثورات الملونة التي غشيت دولا شيوعية سابقة في وسط وشرق أوروبا ووسط آسيا، وهي الثورات التي تأثرت بأفكار جين شارب المعروف باسم «مكيافيلي اللاعنف» و «كلاوسفيتس الحرب السلمية».[٤٥]

الفرع الثانى: العصيان المدنى فى قوانين الدول العربية العراق ومصر و الهند انموذجا

العصيان المدني في العراق يمثل أداة مهمة للتعبير عن الاعتراضات الشعبية ضد السياسات الحكومية، وهو مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالظروف السياسية والاجتماعية التي مر بها البلد خلال عقود من الزمن. منذ سقوط النظام البعثي في عام ٢٠٠٣، شهد العراق سلسلة من الاحتجاجات الشعبية والعصيان المدني ضد الحكومات المتعاقبة، والتي كانت تمثل ردود فعل على السياسات الاقتصادية الفاشلة، الفساد، وتردي الخدمات العامة. وفي هذا السياق، كان العصيان المدني أحد الأشكال البارزة للمقاومة السلمية التي استخدمها المواطنون للمطالبة بحقوقهم وتحقيق العدالة الاجتماعية.في السنوات الأخيرة، ظهر العديد من الحركات الاحتجاجية التي نادت بالعصيان المدني في مختلف أنحاء العراق. من أبرز هذه الحركات كانت تلك التي انطلقت في عام ٢٠١٩، حيث خرج ملايين العراقيين في مظاهرات واسعة احتجاجًا على الفساد المستشري في الحكومة، وفشل النظام السياسي في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين. العنف الذي رافق بعض هذه الاحتجاجات في بعض الأحيان كان يحوّل العصيان المدني إلى صراع مفتوح مع الحكومة والقوات الأمنية. ومع ذلك، ظلت بعض الحركات السلمية تحاول الحفاظ على طابعها المدني والسلمي رغم التحديات التي واجهتها.[٤٦]

من الناحية القانونية، يعتبر العصيان المدني في العراق محاطًا بالكثير من التعقيدات. ففي حين أن الدستور العراقي يضمن حرية التعبير وحق التجمع السلمي، إلا أن هناك قيودًا قانونية وأمنية قد تقيد ممارسة هذه الحقوق. على سبيل المثال، في العديد من الحالات، واجه المحتجون في العراق ملاحقات قانونية واعتقالات من قبل السلطات الأمنية، خاصة إذا كانت الاحتجاجات تتخذ طابعًا متطرفًا أو تهدد الاستقرار العام. هذا الوضع يزيد من تعقيد ممارسة العصيان المدني، حيث قد يجد المواطنون أنفسهم في مواجهة مع قوى الأمن التي تسعى إلى منع الاحتجاجات أو قمعها بالقوة. العراق، بتركيبته السياسية والعرقية المعقدة، يعاني من مشاكل تتعلق بالتماسك الاجتماعي والتعددية الثقافية. وهذا بدوره يؤثر على قدرة العصيان المدني على أن يكون أداة موحدة لجميع العراقيين. فهناك تباين في المواقف السياسية والأيديولوجية بين المكونات المختلفة، سواء بين الشيعة والسنة أو بين الأكراد وبقية العرب. هذا التعدد يجعل من الصعب توحيد القوى الاجتماعية في تحركات عصيان مدني فعالة، حيث تبرز الخلافات السياسية بين مختلف القوى المشاركة في الاحتجاجات. مع ذلك، تظل هناك محاولات مستمرة من بعض الحركات لتجاوز هذه التحديات من خلال الحوار والتنسيق بين مختلف المجموعات.مضافاة على ذلك، يعاني العراق من أزمات اقتصادية خانقة تضاعف من حدة التوترات الاجتماعية. معدلات البطالة المرتفعة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وضعف الخدمات العامة، جميعها عوامل تعزز من قابلية العصيان المدني لأن يصبح أداة للاحتجاج على فشل النظام السياسي في تحسين حياة المواطنين. وعلى الرغم من تزايد مطالب الإصلاحات السياسية والاقتصادية، فإن النظام الحاكم في العراق غالبًا ما يواجه صعوبة في التفاعل مع هذه المطالب بشكل إيجابي. في بعض الأحيان، يجد المحتجون أنفسهم في دائرة من العنف والتصعيد، وهو ما يحد من قدرة العصيان المدني على تحقيق تغيير حقيقي في البلاد.[٤٧]

في النهاية، يمكن القول إن العصيان المدني في العراق يمثل تحديًا كبيرًا في سياق بلد يعاني من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، إلا أنه يظل وسيلة فعالة للأفراد والمجموعات للتعبير عن رفضهم للأوضاع الحالية. وفي المستقبل، قد يكون من الضروري تعزيز الوعي بالقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمع العراقي، مما يمكن أن يساعد في تحقيق العصيان المدني السلمي وتحقيق إصلاحات جذرية في النظام السياسي والاقتصادي.[٤٨]

كان العصيان المدني أحد أهم أساليب الحركات القومية في المستعمرات البريطانية السابقة في أفريقيا وآسيا قبل نيلها استقلالها. فقد نمى المهاتما غاندي وأمار باتيل العصيان المدني كوسيلة مناهضة للاستعمار. قال غاندي «إن العصيان المدني هو حق أصيل للمواطن في أن يكون متمدنا، وهو ينطوي على ضبط النفس، والعقل، والاهتمام، والتضحية». تعلم غاندي العصيان المدني من مقالة ثورو الكلاسيكية والتي ضمنها في فلسفة ساتياگراها السلمية. كانت حياة غاندي في جنوب أفريقيا وحركة الاستقلال الهندية أول تطبيق ناجح على نطاق واسع للعصيان المدني. تمثلت إحدى أبكر تطبيقات العصيان المدني وأوسعها نطاقا في ثورة ١٩١٩، ففي اليوم التالي لاعتقال الزعيم الوطني المصري سعد زغلول وأعضاء الوفد والموافق ٩ مارس ١٩١٩، أشعل طلبة الجامعة في القاهرة شرارة التظاهرات. وفي غضون يومين، امتد نطاق الاحتجاجات ليشمل جميع الطلبة بما فيهم طلبة الأزهر. وبعد أيام قليلة كانت الثورة قد اندلعت في جميع الأنحاء من قرى ومدن. ففي القاهرة قام عمال الترام بإضراب مطالبين بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وغيرها، وتم شل حركة الترام شللا كاملا، تلا ذلك إضراب عمال السكك الحديدية[٤٩]، والذي جاء عقب قيام السلطات البريطانية بإلحاق بعض الجنود للتدريب بورش العنابر في بولاق للحلول محل العمال المصريين في حالة إضرابهم، مما عجل بقرار العمال بالمشاركة في الأحداث.

ولم يكتف هؤلاء بإعلان الإضراب، بل قاموا بإتلاف محولات حركة القطارات وابتكروا عملية قطع خطوط السكك الحديدية – التي أخذها عنهم الفلاحون وأصبحت أهم أسلحة الثورة. وأضرب سائقو التاكسي وعمال البريد والكهرباء والجمارك، تلا ذلك إضراب عمال المطابع وعمال الفنارات والورش الحكومية ومصلحة الجمارك بالإسكندرية. من بين العديد من حالات العصيان المدني التي حدثت عبر تاريخ مصر الحديثة (معظمها غير معروف على نطاق واسع)، تعتبر الثورة المصرية عام ١٩١٩ واحدة من أولى التطبيقات الناجحة للعصيان المدني اللاعنفي في جميع أنحاء العالم. لقد كانت ثورة وطنية ضد الاحتلال البريطاني لمصر والسودان. بدأ هذا البرنامج مصريون وسودانيون من مختلف مناحي الحياة كمتابعة للنفي الذي أمر به البريطانيون الزعيم الثوري سعد زغلول وأعضاء آخرون في حزب الوفد في عام ١٩١٩.[٥٠]

استمرت ثورة ١٩١٩ في مصر لعدة أشهر، حيث تمثل عصيان مدني ضد الاحتلال البريطاني وإضرابات قام بها الطلاب والمحامون، وكذلك عمال البريد والتلغراف والترام والسكك الحديدية، وأخيرا موظفو الحكومة المصرية. أدى هذا الحدث إلى اعتراف بريطانيا باستقلال مصر عام ١٩٢٢ وتنفيذ دستور جديد عام ١٩٢٣.[٥١]

الخاتمة :

اولا : النتائج :

العصيان المدني في القوانين الإسلامية والوضعية، يمكننا أن نستخلص عدة نتائج رئيسية تبرز الفروق والتشابهات بين هذين الإطارين القانونيين. أولاً، من خلال القوانين الإسلامية، نرى أن العصيان المدني يُنظر إليه كوسيلة مشروعة في حالات معينة مثل مقاومة الظلم أو الفساد، لكن ضمن حدود شرعية تضمن استقرار المجتمع وعدم تهديد النظام العام. الشريعة الإسلامية تشترط أن يكون العصيان المدني موجهًا ضد الظلم وليس ضد السلطة بشكل عشوائي، ويجب أن يتم بطرق سلمية وغير مدمرة.ثانيًا، في القوانين الوضعية، يُعتبر العصيان المدني أداة للاحتجاج السلمي ضد الأنظمة القمعية أو السياسات التي تنتهك حقوق الإنسان، وتُعتبر هذه الوسيلة جزءًا من حقوق الإنسان الأساسية مثل حرية التعبير والمشاركة السياسية. الدول الديمقراطية تسمح بممارسة العصيان المدني في إطار منظم، حيث يعتبر حقًا مشروعًا في بعض الحالات، رغم أن بعض الأنظمة قد تفرض عقوبات على المشاركين في هذا النوع من الاحتجاجات في حال اعتُبر أنه يشكل تهديدًا للأمن العام أو النظام السياسي.ثالثًا، يظهر أن هناك نقاط تشابه بين القوانين الإسلامية والقوانين الوضعية في اعتبار العصيان المدني وسيلة للتغيير الاجتماعي والسياسي في مواجهة الظلم، ولكن الفارق يكمن في الأسس التي تحكم هذه الممارسة. في حين أن القوانين الإسلامية ترتكز على الاعتبارات الدينية والأخلاقية، فإن القوانين الوضعية تستند إلى المبادئ القانونية والديمقراطية التي تضمن حرية التعبير وحق المشاركة السياسية.

أخيرًا، تؤكد الدراسة على أن العصيان المدني، سواء في القوانين الإسلامية أو الوضعية، يُعد أداة قانونية وشرعية للمطالبة بالحقوق والدفاع عن العدالة، لكنه يحتاج دائمًا إلى ضبط حدود المسؤولية واتباع الطرق السلمية. إن التفاوت بين هذه الأنظمة القانونية يعكس التوجهات الثقافية والسياسية في مختلف الدول، ويظهر دور العصيان المدني في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم المعاصر.

ثانيا: المقترحات :

من خلال هذه الدراسة نقترح بتشريع قوانين من قبل السلطات المختصة بتنظيم مفهوم العصيان المدني والمعايير التي من خلالها يتم ممارسة هذا الحق من قبل الافراد كما ان العصيان المدني هو وسيلة سلمية حضارة للضغط على السلطات الحاكمة من اجل اصلاح القوانين التي تتبعها الانظمة الحاكمة او الغاءها وله صور شتى في حين ان العصيان المسلح يكون باستخام القوة والعنف وغالبا ما يكون هذا النوع هو غير مشروع لكونه يخالف النظام اعام والاداب العامة .

المصادر

١. ابن أبي جمهور، محمد بن علي. (١٤٠٥ هـ.ق). *عوالي اللئالي العزيزية*. إيران: دار سيد الشهداء للنشر.

٢. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. (١٣٥٨ هـ.ق). *المنتظم في تاريخ الملوك والأمم*. بيروت: دار صادر.

٣. ابن القيم، محمد بن ابي بكر بن ايوب. (١٩٧٣). *اعلام الموقعين عن رب العالمين*. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعيد. بيروت: دار الجيل للنشر والتوزيع.

٤. ابن القيم، محمد بن أبي بكر. (١٩٧٣ هـ.ق). *إعلام الموقعين عن رب العالمين*. بيروت: دار الجيل.

٥. ابن أنس الأصبحي، أبي عبد الله مالك. (٢٠٠٤ م). *الموطأ*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. مصر: دار إحياء التراث العربي.

٦. جندي، عبد الملك. (١٩٣٢) الموسوعة الجنائية. القاهرة: دار الكتب المصرية.

٧. الجوهرى، اسماعيل بن حماد. (١٤١٠ هـ.ق). الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية. بيروت: دار العلم للملايين.

٨. الجويني، عبد الملك بن عبد الله. (١٩٧٩ م). غياث الأمم في التياث الظلم. الإسكندرية: دار الدعوة.

٩. الحر العاملي، محمد بن الحسن. (١٤١٤ هـ.ق). وسائل الشيعة. تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث. قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث.

١٠. حسبو، عمرو أحمد. (١٩٩٨ م). حرية الاجتماع. القاهرة: دار النهضة العربية.

١١. حسبو، عمرو أحمد. (١٩٩٩ م). حرية الاجتماع دراسة مقارنة. القاهرة: دار النهضة العربية.

١٢. حسن، محمد مصطفى. (١٩٧٤ م). السلطة التقديرية في القرارات الإدارية. القاهره: دار النهضة.

١٣. حسينى، محمد. (٢٠٠٧ م). الدليل الفقهي. دمشق: مركز ابن ادريس الحلي للدارسات الفقهيه.

١٤. الحلي، جعفر بن الحسن. (٢٠٠٦ م). شرائع الاسلام في مسائل الحلال والحرام. مصر: مطبعة ستارة.

١٥. حلى، حسن بن يوسف. (١٤١٤ ه). تذكرة الفقهاء. قم: آل البيت.

١٦. حماد، خالد سيد محمد. (٢٠١٣ م). حدود الرقابة القضائية على سلطة الإدارة التقديرية. عمان: دار أبو المجد للطباعة بالهرم.

١٧. د. عبد الرحمن حسن ، مفاهيم إسلامية معاصرة ، دار الكتاب العربي، تاريخ النشر: ٢٠٠٩.

١٨. د. عبد الرحمن حسن، مفاهيم إسلامية معاصرة، دار الكتاب العربي، تاريخ النشر: ٢٠٠٩

١٩. د. محمد عبد الله الزبير، القانون الدولي لحقوق الإنسان والعصيان المدني، دار الفكر العربي، تاريخ النشر: ٢٠١٥

٢٠. د. علي محمد عبد الله، حقوق الإنسان والعصيان المدني في الدول العربية، دار النشر: دار الثقافة، تاريخ النشر: ٢٠١٧

٢١. د. سامي يوسف، العصيان المدني: دراسة في القانون المقارن، مكتبة الثقافة القانونية، تاريخ النشر: ٢٠١٨

٢٢. د. فاطمة السعيد، العصيان المدني في القانون المصري، دار الفكر العربي، تاريخ النشر: ٢٠١٦

٢٣. د. أحمد إبراهيم عبد الله، دور العصيان المدني في التحولات السياسية في الشرق الأوسط، دار المدى، تاريخ النشر: ٢٠١٩

٢٤. د. محمود الزهيري، العصيان المدني في القانون الجزائري، دار الكتاب الجامعي، تاريخ النشر: ٢٠١٥

٢٥. د. إبراهيم النمري، دور العصيان المدني في إحداث التغيير السياسي، دار الفكر العربي، تاريخ النشر: ٢٠١٩

٢٦. د. مروة سعيد، العصيان المدني في القانون الدولي، دار النشر: دار الكتاب الجامعي، تاريخ النشر: ٢٠١٦

٢٧. د. سميح الحبيب، الحقوق المدنية والعصيان المدني في القانون العربي، مكتبة دار العلوم، تاريخ النشر: ٢٠١٥

٢٨. د. جمال فوزي، دور العصيان المدني في العالم العربي في القرن الواحد والعشرين، دار الثقافة القانونية، تاريخ النشر: ٢٠٢٠

٢٩. د. سوسن عبد العزيز، العصيان المدني في مواجهة الأنظمة الاستبدادية، دار الطليعة، تاريخ النشر: ٢٠١٤

٣٠. د. أحمد لطفي، الحركات الاجتماعية والعصيان المدني في المجتمعات العربية، دار الساقي للنشر، تاريخ النشر: ٢٠١٩
٣١. د. ليلى فاروق، القانون الدستوري والعصيان المدني: دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، تاريخ النشر: ٢٠١٧
٣٢. د. يوسف رشاد، الحقوق السياسية والعصيان المدني في الأنظمة العربية، مكتبة الفكر، تاريخ النشر: ٢٠١٥
٣٣. د. حسن العسيري، العصيان المدني في الفكر السياسي العربي، دار الكتاب العربي، تاريخ النشر: ٢٠١٨
٣٤. د. عبد الله الزكري، العصيان المدني في ضوء الاتفاقيات الدولية، دار المعرفة، تاريخ النشر: ٢٠٢٠

الهوامش

[١] سورة النساء: ١٤
[٢] الفراهيدي، كتاب العين: ج ٨، ص ٥٣؛ ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم: ج ٩، صص ٣٥٨-٣٥٩؛ الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ج ٦، ص ٢٢٠١؛ ابن منظور، لسان العرب: ج ١٣، ص ٤٠٢
[٣] ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم: ج ٩، صص ٣٥٨-٣٥٩؛ الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ج ٦، ص ٢٢٠١
[٤] ابن منظور، لسان العرب: ج١٥، ص ١٩٥
[٥] الجوهرى، الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية: ج٦، ص ٢٤٢٩
[٦] الفراهيدي، كتاب العين: ج ٨، ص ٥٣؛ ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم: ج ٩، صص ٣٥٨-٣٥٩؛ الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ج ٦، ص ٢٢٠١؛ ابن منظور، لسان العرب: ج ١٣، ص ٤٠٢
[٧] عبد الحكيم و مرسي، وائل حرب اللا عنف: صص ٢٩-٣٠
[٨] عبد الحكيم وأخرون، حلقات العصيان المدني: ص ٣٢٤
[٩] محفوظ، حالة الطوارئ في القانون المقارن وفي تشريع الجمهورية العربية المتحدة: ص ٩٩
[١٠] الشمري، «الصراع الاجتماعي والتغيير السلمي أساليبه مراحله و نماذجه»
[١١] عبد الحكيم وأخرون، حلقات العصيان المدني: ص ١٥
[١٢] رسلان، الحقوق والحريات في العالم المتغير: ص ٤٣
[١٣] سيد، حرية التظاهر وانعكاس طبيعتها على التنظيم القانوني في جمهورية مصر العربية دراسة تحليلية نقدية: ص ٨٧
[١٤] رسلان، الحقوق والحريات في العالم المتغير: ص ٥٤
[١٥] محفوظ، حالة الطوارئ في القانون المقارن وفي تشريع الجمهورية العربية المتحدة: ص ٦٥
[١٦] محفوظ، حالة الطوارئ في القانون المقارن وفي تشريع الجمهورية العربية المتحدة: ص ٥٤
[١٧] ربيع، ضمانات الحرية في مواجهة سلطات الضبط الاداري: ص ٥٥
[١٨] ربيع، ضمانات الحرية في مواجهة سلطات الضبط الاداري: ص ٥٤
[١٩] سيد، حرية التظاهر وانعكاس طبيعتها على التنظيم القانوني في جمهورية مصر العربية دراسة تحليلية نقدية: ص ٥٤
[٢٠] محفوظ، حالة الطوارئ في القانون المقارن وفي تشريع الجمهورية العربية المتحدة: ص ٧٦
[٢١] . د. محمد الجمال، التشريع الإسلامي وأثره في تطور الحقوق السياسية، دار النهضة العربية، ص ٥٤.
[٢٢] . آل عمران: ١٠٤
[٢٣] . د. محمد أبو زهرة، نظرية الحق في الإسلام، دار الفكر ص٥٤.
[٢٤] سورة محمد: ١٩
[٢٥] سورة الحجرات: ١٣
[٢٦] سلمان، «الحرية السياسية المفهوم والضوابط الشرعية»

[٢٧] سورة الإسراء: ٧٠

[٢٨] رسلان، الحقوق والحريات في العالم المتغير: ص ٧٦

[٢٩] سورة الحجر: ٢٩

[٣٠] سلمان، «الحرية السياسية المفهوم والضوابط الشرعية»

[٣١] سورة البقرة: ٣٠

[٣٢] سورة الجاثية: ١٣

[٣٣] سورة الانفطار: ٧-٨

[٣٤] سورة التين: ٤

[٣٥] سورة الكهف: ٢٩

[٣٦] الشرقاوي، نسبية الحريات العامة وانعكاساتها على التنظيم القانوني: ص ٦٩

[٣٧] خريسات، التوازن بين ممارسة حرية الاجتماعات العامة و مقتضيات حماية النظام العام: ص ٢٤١

[٣٨] الشرقاوي، نسبية الحريات العامة وانعكاساتها على التنظيم القانوني: ص ٧٧

[٣٩] بدوي، النظم السياسية: ص ٣٥

[٤٠] عبد الرزاق، «قياس اثر التشريعات»: ص ١٦٧

[٤١]

[٤٢] عبد المنعم و الخطيب، نظام الشورى في الإسلام ونظم الديمقراطية المعاصرة: ص ٤٣

[٤٣] د. ماريا لوئيزا، العصيان المدني في القوانين الأوروبية، دار النشر الأكاديمية الأوروبية ص١٥٤.

[٤٤] . د د. إميلي هول، العصيان المدني في فرنسا: الحقوق والقوانين، دار النشر الفرنسية للأبحاث القانونية ص٢٧١.

[٤٥] . د. إميلي هول، العصيان المدني في فرنسا: الحقوق والقوانين، دار النشر الفرنسية للأبحاث القانونية ص٣٢.

[٤٦] . د. فاطمة السعيد، العصيان المدني في القانون المصري ص٤٣.

[٤٧] . د. محمود العزالي، القانون والعصيان المدني في إطار الحريات العامة ص٦٥.

٤٨ . د. محمد عبد اللطيف، العصيان المدني في الفكر السياسي العربي ص٥٤.

[٤٩] رسلان، الحقوق والحريات في العالم المتغير: ص ٦٥

[٥٠] عبد اللطيف، نظام الترخيص والاخطار في القانون المصري: ص ٥٤

[٥١] نوبهار، «از حفظ حكومت تا حفظ نظام»: ص ٥٦